



كلمة

السفير الدكتور/ بدر الدين علالي
الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

في الجلسة الافتتاحية
للاجتماع العالمي الخامس لرؤساء وأمانات
العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة

الأمانة العامة، 2015/10/21

سعادة السفير/ وليام لاسي سوينج، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة،
السيدات والسادة ممثلي رؤساء وأمانات عمليات التشاور الإقليمية حول الهجرة،
الحضور الكريم،

يسعدني في البداية أن أرحب بكم في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في
الاجتماع العالمي الخامس لرؤساء وأمانات العمليات التشاورية الإقليمية حول الهجرة والذي
يناقش التحديات الحالية التي تواجه الهجرة. ويُنظَّم الاجتماع لأول مرة في المنطقة العربية هذا
العام الذي يشهد تطورات غير مسبوقة في المنطقة على صعيد تدفقات الهجرة واللجوء.

فالقضية التي تفرض نفسها بقوة على الساحة الدولية حالياً هي قضية اللاجئين من
المنطقة العربية، حيث لا يمكن إغفال المعاناة التي يتعرض لها عدد كبير من المهجرين قسراً
في المنطقة والمأساة الإنسانية التي يعانون منها والمخاطر التي يتعرضون لها بحراً وبراً أثناء
محاولتهم الفرار إلى مكان آمن يلوذون به. فلا شك أن الموجات المتلاحقة والمتزايدة من الهجرة
المختلطة من المنطقة العربية تقع على رأس التحديات التي تواجه الهجرة حالياً، وهي تؤثر على
المنطقة العربية وعلى المناطق المحيطة بها كذلك.

وتعد قضية اللاجئين في المنطقة العربية هي الأطول عهداً في العالم حيث بدأت
بالتهجير العربي الفلسطيني من الأراضي المحتلة وتفاقت في السنوات الأخيرة في أنحاء
مختلفة من الوطن العربي. وتعتبر المنطقة العربية المصدر وكذلك المستضيف الأول للاجئين،
حيث تقع فيها ثلث النزاعات التي أسفرت عن النزوح واللجوء على مستوى العالم.

فالمنطقة تواجه حالياً حالات طوارئ غير مسبوقة من حيث عددها ومدى تعقيدها
واتساعها. وتشكل المنطقة في آنٍ واحد منشأً ووجهةً وجسراً لعبور اللاجئين والمهاجرين. ويقع
الكثيرون من ضحايا حركات الهجرة المختلطة فريسة التهريب والاتجار لدى ذهابهم في رحلات
محفوفة بالمخاطر، لا سيما عن طريق البحر. وأصبحت أخبار العثور على جنث المهاجرين
وطالبي اللجوء الذين يخوضون مثل هذه الرحلات الخطيرة سعياً لحياة أفضل تنصدر نشرات
الأخبار اليومية.

وبالإضافة إلى الجانب الإنساني الصارخ لهذه الأزمة، فإن لها انعكاساتها على الناحية التنموية في المنطقة كذلك، فهذه الأزمات لم تنعكس أثارها فقط على مواطني الدول التي تعاني منها، وإنما امتد ليشمل سكان الدول المجاورة التي استضافتهم، وأصبحت تشكل عبئاً على خطط التنمية في الدول المصدرة والمستقبلة لهؤلاء اللاجئين وعلى قدرة هذه الدول والفاعلين الدوليين في المنطقة على توفير الحماية والرعاية اللازمة، ويزيد من الآثار السلبية على النواحي الاجتماعية والاقتصادية.

ويشكل الوضع الإنساني في سوريا تحدياً كبيراً؛ حيث تخطى عدد اللاجئين السوريين في المنطقة العربية في العام الخامس من الصراع الأربعة ملايين لاجئ، ووصل عدد الأطفال من اللاجئين السوريين إلى مليون طفل. ويقدر عدد النازحين داخلياً الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية بـ 7.6 مليون نازح. وتستضيف دول الجوار العربية (الأردن والعراق ولبنان ومصر) 2.1 مليون لاجئ سوري، إلى جانب الأعداد المتزايدة التي تسعى للحصول على حق اللجوء في أوروبا. فبالرغم من قيام بعض الدول باستقبال اللاجئين، مازال عدد كبير في حاجة لملاجأ يشعرون فيه بالأمان لأنفسهم ولأبنائهم حتى انتهاء الأزمة.

وبجانب الأزمة السورية، أدت الأزمة الإنسانية في ليبيا خلال الفترة الماضية إلى تزايد أعداد اللاجئين الليبيين بالإضافة إلى مغادرة وترحيل العمالة المهاجرة العربية والإفريقية والشرق آسيوية من الأراضي الليبية، مما أدى إلى أزمة لاجئين على الحدود الليبية، خلفت تداعيات على مختلف أبعاد الهجرة الدولية، وأدت إلى تكديس مئات الآلاف من اللاجئين بما فيهم أطفال ونساء وشيوخ في مساحات محدودة وفي ظروف معيشية صعبة ومتردية في أغلب الأحيان. ويبلغ عدد النازحين حالياً في البلاد حتى مايو 2015 نحو 440 ألف شخص. كما تعد ليبيا نقطة العبور والمغادرة الأساسية للهجرة غير النظامية عن طريق البحر المتوسط إلى أوروبا، وساعد على ذلك عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد، فقد وصل 54 ألف شخص إلى إيطاليا من ليبيا منذ مطلع العام وحتى يونيو 2015.

كما أدى تدهور الوضع الأمني في العراق إلى موجات جديدة من النزوح الداخلي. وبحسب التقديرات الحكومية، نزح حوالي 1.8 مليون شخص في العراق، رحل الكثيرون منهم

إلى إقليم كردستان العراق الذي يستضيف أيضاً أكثر من 95 في المئة من اللاجئين السوريين في العراق، بالإضافة إلى آلاف النازحين داخلياً ومجموعات اللاجئين الآخرين. ويشهد العراق عودة العديد من اللاجئين العراقيين، وخاصةً من سوريا، ولا يتمكن هؤلاء العائدون غالباً من العودة إلى مواطنهم الأصلية، مما يؤدي إلى نزوح ثانوي جديد داخل العراق.

هذا إلى جانب الأزمة اليمنية، حيث يفر مئات اليمنيين واللاجئين من جنسيات أخرى من الصراع الدائر في البلاد بعبور خليج عدن بعد أن كان مئات الآلاف من اللاجئين والمهاجرين من منطقة القرن الأفريقي يشقون طريقهم إلى اليمن الذي يعتبرونه نقطة العبور إلى دول مجلس التعاون الخليجي. كما تدل بعض المؤشرات على نزوح أعداد كبيرة من اليمنيين إلى حدود البلدان المجاورة وتستضيف المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان النسبة الأكبر منهم.

وقد فرضت الأزمة نفسها على أعمال الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة الشهر الماضي، حيث شهدت اهتماماً بالغاً بأزمة اللجوء والهجرة غير النظامية التي تعاني منها المنطقة والتي ألفت بظلالها على دول أوروبا. وقد تم عقد اجتماع على هامش أعمال هذه الدورة لمناقشة "تعزيز التعاون بشأن حركات الهجرة واللاجئين من منظور خطة التنمية الجديدة ما بعد 2015"، كما قمنا بعقد جلسة تشاورية مع الأمناء العاميين لمنظمة التعاون الإسلامي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي لمناقشة التعاون المشترك حيال قضايا اللاجئين والنازحين في المنطقة العربية.

وهناك اتفاق على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، وبذل المزيد من الجهد لحماية المهاجرين واللاجئين، وبصفة خاصة الفئات الضعيفة منهم من الأطفال والنساء، ومراعاة الظروف المتباينة لهم، واحترام حقوقهم وفقاً للمواثيق الدولية ومبادئ حقوق الإنسان. وهذا ما أكد عليه أيضاً ممثلي الدول العربية في البيان الصادر عن الاجتماع الأول لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة في أبريل الماضي بشأن ضحايا الهجرة غير النظامية عبر المتوسط والذي جاء تفاعلاً مع الحوادث المؤلمة التي أودت بحياة عدد كبير من المهاجرين غير النظاميين عبر البحر المتوسط.

ويتطلب تزايد أعداد اللاجئين في العالم وما تفرضه من تحديات قيام جميع الأطراف ذات الصلة بالعمل لضمان وجود المؤشرات الخاصة بالمهاجرين بصفة عامة واللاجئين بصفة خاصة ضمن إطار مؤشرات التنمية المستدامة ما بعد 2015 على القائمة التي ستعتمد في مارس 2016 من قبل اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة. كما يجب أن تقوم الهيئات والحكومات والمنظمات الدولية الفاعلة في المنطقة العربية على وجه الخصوص بالتفاعل الإيجابي مع الآليات والمبادرات ذات الصلة مثل المبادرة الخاصة بالمهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات (MICIC) والتي تعمل على تحسين الوضع في المنطقة والتقليل من الآثار السلبية للأزمة.

السيدات والسادة،

إن الهجرة بأشكالها المختلفة تلعب دوراً كبيراً في المنطقة العربية، إذ أنها تضم بلدان منشأ وعبور ومقصد في نفس الوقت. ففي عام 2013 استضافت المنطقة العربية أكثر من 30 مليون مهاجر كما بلغ عدد المهاجرين من البلدان العربية نحو 22 مليون مهاجر. كما أصبحت العديد من البلدان العربية نقاطاً مهمة للعبور على طرق الهجرة غير النظامية التي يسلكها المهاجرون.

وإيماناً منها بقدرة العمل الجماعي على حل المشكلات، تسعى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لإيجاد حلول للتحديات التي تواجهها المنطقة في مجال الهجرة من خلال خلق آليات للتنسيق سواء مع دولها الأعضاء أو مع المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في المنطقة في مجال الهجرة. وتعد عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة من أحدث الآليات التي تم إنشاؤها للتنسيق مع الدول العربية الأعضاء التي يسعدنا أن نقوم بإطلاقها اليوم في هذا الاجتماع.

وتعد المنظمة الدولية للهجرة شريكاً رئيسياً لجامعة الدول العربية في عملها في هذا المجال. فالتعاون مع المنظمة مستمر منذ توقيع مذكرة التفاهم بين الجانبين عام 2000، والتي

تم في إطارها تنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج المشتركة. كما قامت المنظمة الدولية للهجرة بتقديم الدعم الفني للأمانة العامة أثناء تأسيس عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة.

وتكليلاً لهذا التعاون بين المنظمتين، ورغبةً في توحيد جهود المنظمات الدولية ذات الصلة على المستوى الإقليمي، تقدمت الأمانة العامة بمبادرة لإنشاء "مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية" التي أنشئت عام 2013 برئاسة كل من جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وتضم في عضويتها 12 وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وذلك بهدف تعزيز آليات التنسيق وتبادل المعلومات بشأن الهجرة ووضع البرامج والمشاريع والأنشطة والأفكار المرتبطة بالهجرة الدولية والتنمية في الإقليم، وتجنب حدوث ازدواجية في الأنشطة التي يتم تنفيذها في المنطقة، وتحديد مجالات التعاون ووضع برامج للاستجابات المشتركة، وتعميم التجارب الناجحة في مجال الهجرة.

ولعل تعدد الفعاليات الدولية ذات العلاقة بالهجرة، ومن بينها اجتماعنا هذا، يعد تعبيراً عن مدى الاهتمام الدولي المتزايد بهذه القضية، ويؤكد تنظيم والمشاركة في مثل هذه الأنشطة على تضافر الجهود الدولية الساعية إلى تطوير المعرفة بقضايا الهجرة وعلاقتها بالتنمية، واستثمار هذه المعرفة في تطوير السياسات التنموية على المستوى الإقليمي والدولي.

وفي هذا الإطار، أولت جامعة الدول العربية مثلها مثل باقي المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال الهجرة وكذلك عمليات التشاور الإقليمية اهتماماً بالغاً بالإعداد للحوار الثاني الرفيع المستوى حول الهجرة والتنمية الذي عقد عام 2013، كما تولي اهتماماً كذلك بمتابعة مخرجاته وأجندة الثمان نقاط الصادرة عنه، حيث يناقش هذا الاجتماع على جدول أعماله الإجراءات الممكن اتخاذها لمتابعة مخرجات هذا الحوار.

السيدات والسادة،

في نهاية كلمتي أود أن أؤكد على أهمية إلقاء الضوء على التحديات الرئيسية المتعلقة بالهجرة الدولية، وفي مقدمتها مسألة توفير البيانات التي تعد حجر الزاوية في إعداد البحوث

والدراسات ورسم السياسات ووضع البرامج والخطط المتعلقة بالهجرة حيث أن معظم الإحصاءات والبيانات المتوفرة ما هي إلا تقديرات تقلل على الأرجح من الحجم الحقيقي للهجرة. كما يجب تقديم مقترحات بشأن كيفية التعاون الفعال والتشاور والتنسيق للتغلب على هذه التحديات، مع الأخذ في الاعتبار أن لكل منطقة جغرافية ظروف خاصة بها، ولا بد من مراعاة هذه الخصوصيات الإقليمية من حيث الاحتياجات والمتطلبات والمشكلات المتعلقة بالهجرة عند وضع برامج للتعاون بين الأطراف المختلفة.

كما أؤكد على أهمية التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في المنطقة العربية وكذلك مؤسسات المجتمع المدني حتى نتمكن من تقليص الآثار السلبية للهجرة وتعظيم منافعها، وأهمية الانخراط في العمليات التشاورية التي تساعد على المزيد من التحاور بين الأطراف لتقريب وجهات النظر وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

أشكركم على حسن استماعكم وأتمنى كل النجاح لهذا الاجتماع.